



ORIGINAL RESEARCH PAPER

The Balance Between the Legislative and Executive Authorities in the Constitutional System: A Comparative Study Between Iraq and Egypt

Mohamad Setayeshpur^{*1}, Zahra Majid Abdullah Al-Obaidi²

Keywords:

Arbitration,
Partnership
Agreement,
Arbitration
Valuation
System.

Abstract

This comparative study aims to dissect and analyze the mechanisms of constitutional balance between the legislative and executive authorities in the Republic of Iraq and the Arab Republic of Egypt. It evaluates the effectiveness of mutual legal instruments granted to each authority, diagnoses practical imbalances resulting from political practices, and highlights the role of constitutional judiciary in protecting and maintaining the rules of this balance. To achieve these objectives, the research adopts the analytical method to deconstruct the constitutional provisions of the 2005 Iraqi Constitution and the 2014 Egyptian Constitution, the comparative method to highlight the similarities and differences between the Iraqi parliamentary model and the Egyptian mixed model, alongside the judicial approach to examine the rulings of the Federal Supreme Court and the Supreme Constitutional Court. The study reached several key findings, most notably the existence of a fundamental divergence in the written philosophy of balance; the Iraqi system textually leans toward empowering parliament through oversight tools and direct votes of no confidence, whereas the Egyptian system grants a stronger legal weight to the executive branch and the presidency through the right of veto, dissolution, and control over legislative sessions. Furthermore, the study revealed that practical application produced tangible imbalances in both countries. In Iraq, political consensus and quota-based practices weakened the effectiveness of parliamentary accountability tools, while in Egypt, the parliamentary majority and the expansion of governmental initiatives shifted the legislative center of gravity toward the executive apparatus. Finally, the research established the pivotal role of the constitutional judiciary as the fundamental safeguard for re-establishing boundaries between the two authorities and closing textual loopholes to prevent authoritarian encroachment.

1* Associate Professor, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran.

2 PhD Student, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran.

Please Cite This Article As: Setayeshpur, M & Majid Abdullah Al-Obaidi, Z (2026). "The Balance Between the Legislative and Executive Authorities in the Constitutional System: A Comparative Study Between Iraq and Egypt". *Interdisciplinary Legal Research*, 7(4): 215-230.



مقاله بحثیه

(الصفحة ٢١٥ - ٢٣٠)

التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام الدستوري دراسة مقارنة بين العراق و مصر

محمد ستایش پور^{١*}، زهراء ماجد عبدالله العبيدي^٢

١. استاذ المشارك، كلية القانون، جامعه قم، قم، ايران.

٢. طالبة دكتوراه، كلية القانون، جامعه قم، قم، ايران.

المخلص

تهدف هذه الدراسة المقارنة إلى تفكيك وتحليل آليات التوازن الدستوري بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في كل من جمهورية العراق وجمهورية مصر العربية عبر تقييم فعالية الأدوات القانونية المتبادلة الممنوحة لكل سلطة، وتحديد مظاهر الاختلال العملي الناتجة عن الممارسة السياسية فضلاً عن بيان دور القضاء الدستوري في حماية وصيانة قواعد هذا التوازن. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد البحث على المنهج التحليلي التأصيلي لتفكيك النصوص الدستورية في دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ ودستور مصر لسنة ٢٠١٤ والمنهج المقارن لإبراز وجوه الشبه والاختلاف بين النموذج البرلماني العراقي والنموذج المختلط المصري إلى جانب المنهج القضائي لاستقراء أحكام المحكمة الاتحادية العليا والمحكمة الدستورية العليا. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها وجود تباین جوهري في فلسفة التوازن المكتوب حيث ينزع النظام العراقي نحو تمكين البرلمان عبر أدوات الرقابة والسحب المباشر للثقة في حين يمنح النظام المصري مركز ثقل قانوني أقوى للسلطة التنفيذية ورئاسة الجمهورية من خلال حق الاعتراض والحل والتحكم بدورات الانعقاد. كما كشفت الدراسة أن الواقع التطبيقي أفرز اختلالاً ملموساً في كلا البلدين؛ ففي العراق تسببت بيئة التوافقات والمحاصصة السياسية في تقييد وإضعاف جدوى أدوات المساءلة البرلمانية، بينما أدت الأغلبية النيابية والتوسع في المبادرات الحكومية في مصر إلى نقل مركز الثقل التشريعي لصالح الجهاز التنفيذي. وأخيراً، أثبت البحث الدور المحوري للقضاء الدستوري بصفته الضامن الأساسي لإعادة ضبط الحدود الفاصلة بين السلطتين وسد الثغرات النصية لمنع التغول الاستبدادي.

الكلمات المفتاحية: التوازن الدستوري، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، الرقابة البرلمانية، القضاء الدستوري.

المقدمه

اولاً: تمهيد:

تُعد فلسفة التوازن بين السلطات العمود الفقري الذي تركز عليه الأنظمة الدستورية المعاصرة بغية منع الاستبداد و صيانة الحقوق والحريات العامة. وقد استقرت الفكر الدستوري الحديث على أن مبدأ الفصل بين السلطات لا يعني الفصل التام أو عزلاً مطلقاً بين مؤسسات الدولة بل يتطلب إقامة علاقة تعاون و ترابط ورقابة متبادلة تُعرف بـ "مبدأ التوازن و لدوافع المتبادلة". وتحتل العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية موقع الصدارة في هذا التوازن بالنظر إلى أنهما المحركان الأساسيان للعملية السياسية والقانونية في الدولة.

وتشهد التجربة تان الدستورتان في كل من جمهورية العراق وجمهورية مصر العربية تحولات جوهرية على مستوى بناء الهيكل الدستوري و ضبط العلاقة بين رئيس الدولة/الحكومة والمؤسسة التشريعية. فبينما اعتد الد ستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ النظام البرلماني كخيار دستوري لإدارة النوع و ضمان التمثيل السياسي فاتحاً المجال لرقابة برلمانية واسعة يتجه الد ستور المصري لسنة ٢٠١٤ نحو نظام مختلط يزاوج بين عناصر النظامين الرئاسي والبرلماني مما يمنح السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة في مواجهة السلطة التشريعية. إن دراسة القواعد المنظمة لهذه العلاقة في كلا النظامين تكتسب أهمية خاصة لفهم كيفية إنجاح التوازن الفعلي وكيفية انعكاس النص الدستوري على الواقع العلمي والممارسة السياسية.

ثانياً: مشكلة البحث

تتبلور مشكلة البحث في إشكالية محورية مفادها: إلى أي مدى استطاع الد ستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ والد ستور المصري لسنة ٢٠١٤ تحقيق توازن متكافئ وحققي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يضمن هيمنة إحداهما على الأخرى دون أن يؤدي ذلك إلى شلل في الإدارة السياسية للدولة؟

وتتفرع عن هذه المشكلة الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي الوسائل والآليات الدستورية التي يمتلكها البرلمان لمراقبة السلطة التنفيذية في كلا النظامين وما مدى فعاليتها؟
2. ما هي أدوات التأثير والضغط المقابلة التي تملكها السلطة التنفيذية تجاه المؤسسة التشريعية في العراق ومصر؟
3. كيف أثرت التوافقات السياسية والممارسة العملية على مبدأ التوازن النصي والمكتوب في الدستورين؟
4. ما هو الدور الذي لعبته المحكمة الاتحادية العليا في العراق والمحكمة الدستورية العليا في مصر في إعادة ضبط وموازنة الاختصاصات عند وقوع النزاع؟

ثالثاً: أهمية البحث

تتجلى أهمية الدراسة في بُعدين رئيسيين:

الأهمية العلمية (الأكاديمية): تكمن في رغبة المكتبة القانونية والدستورية بدراسة مقارنة حديثة تسلط الضوء على آليات التوازن بين السلطات في التجريبتين العراقية والمصرية. حيث تتيح هذه المقارنة استكشاف نقاط القوة والضعف في النموذج البرلماني العراقي والنموذج المختلط المصري وتفتح أفقاً فكرياً لباحثي القانون العام والعلوم السياسية لتقييم مدى تلائم هذه النماذج مع بيئاتها السياسية.

الأهمية العملية (التطبيقية): تبرز الأهمية العملية من خلال تقديم رؤى وتحليلات قانونية يمكن للمشرع الدستوري والقانوني والاستفادة منها في تقييم الأداء التشريعي والتنفيذي وترشيد الممارسة البرلمانية وتقليل فرص النزاع أو التداخل في الاختصاصات فضلاً عن بيان دور القضاء الدستوري كحكم مستقل لضمان الاستقرار المؤسسي.

رابعاً: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف الأكاديمية والتطبيقية أبرزها:

1. تشخيص القواعد الدستورية: تفكيك وتحليل النصوص الدستورية المنظمة للعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في التشريعين العراقي والمصري.
2. المقارنة التحليلية: إجراء مقارنة علمية بين أدوات الرقابة البرلمانية وحق الحل والاعتراض بين النظامين لتبيان أوجه الشبه والاختلاف.
3. تقييم الممارسة الفاعلة: قياس مدى مطابقة التطبيق العملي للواقع النصي وكشف مظاهر الاختلال الهيكلي (سواء بهيمنة السلطة التنفيذية أو بضعف الرقابة البرلمانية بسبب التوافقات السياسية).
4. استيضاح دور القضاء الدستوري: إبراز الأهمية والقرارات القضائية الصادرة عن القضاء الدستوري في البلدين ومدى مساهمتها في حماية التوازن وتفسير النصوص الغامضة.

خامساً: منهجية البحث

لإحاطة موضوع الدراسة من جميع جوانبه وتحقيق الأهداف المرجوة اعتمد البحث على المناهج العلمية التالية:

1. المنهج التحليلي التأصيلي: من خلال تحليل النصوص الدستورية والقانونية ذات الصلة في العراق ومصر وتفكيك الآليات الممنوحة لكل سلطة للوقوف على مضامينها وأبعادها القانونية.
2. المنهج المقارن: باعتباره المقارنة المباشرة بين النظام الدستوري العراقي والنظام الدستوري المصري لإبراز مميزات وخصائص كل نظام وتحديد المكان المشترك ونقاط الافتراق بينهما.
3. المنهج القضائي (الواقعي): عبر استقراء القرارات والأحكام الصادرة عن المحكمة الاتحادية العليا في العراق والمحكمة الدستورية العليا في مصر لمعرفة كيفية ضبط التوازن عند الممارسة والعمل الميداني.

المبحث الأول: آليات التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدستورين العراقي والمصري:

تمهيد:

تُشكل الآليات القانونية المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الحجر الأساس في بناء النظام الدستوري المتوازن إذ إن مبدأ الفصل بين السلطات في الفقه الدستوري الحديث لم يعد يعني العزلة التامة أو الفصل المطلق بين مؤسسات الدولة بل يتعدى ذلك إلى قيام شبكة من العلاقات القانونية التفاعلية القائمة على التعاون والرقابة المتبادلة. وتحدد طبيعة أي نظام دستوري سواء كان برلمانياً أم مختلطاً بمدى كفاءة التشريعات الدستورية لو سائل تأثير و ضغط متكافئة تمنع انفراد إحدى السلطتين بإدارة شؤون الحكم.

ويقدم كل من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ والدستور المصري لسنة ٢٠١٤ أنموذجاً ينظم وسائل الرقابة والتأثير المتبادل بين السلطتين. فبينما يمنح المشرع الدستوري السلطة التشريعية أدوات رقابية متدرجة تبدأ من الاستفسار وتصل إلى إجراءات المحاسبة وتجريد الحكومة من الثقة فإنه في المقابل يسلح السلطة التنفيذية بحزمة من الاختصاصات التي تتيح لها توجيه العمل التشريعي وضبط الإيقاع البرلماني وصولاً إلى إمكانية حل المؤسسة التشريعية عند اضطراب العلاقة المؤسسية.

وللوقوف تفصيلاً على هذه المقومات والوسائل القانونية في كلا النظامين ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين متكاملين؛ يخص المطلب الأول لبحث وسائل رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية من خلال استعراض أدوات الرقابة البرلمانية كالاستجواب وسحب الثقة في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ضمن الفرع الأول ثم الالتهقال لتقاضي أدوات الرقابة البرلمانية في الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ كطلبات الإحاطة والاستجواب واتهام الحكومة ضمن الفرع الثاني. أما المطلب الثاني فيتولى دراسة وسائل تأثير السلطة التنفيذية في عمل السلطة التشريعية مستعرضاً آليات التأثير التنفذي في العراق من حيث المبادرة التشريعية وحق حل مجلس النواب في فرعه الأول لتكتمل الصورة في الفرع الثاني ببحث آليات التأثير التنفذي في مصر والمتعلقة بدورات الانعقاد وحق الاعتراض على القوانين وحل مجلس النواب.

المطلب الأول: وسائل رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية

الفرع الأول: الرقابة البرلمانية في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ :

تعد الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية ركيزة جوهرية يتركز عليها النظام الدستوري العراقي لعام ٢٠٠٥ حيث ينص الدستور على منح مجلس النواب صلاحيات وأدوات رقابية متدرجة تهدف إلى تحقيق التوازن السياسي والدستوري بين السلطتين ومنع انفراد السلطة التنفيذية بإدارة الشأن العام دون إشراف وتوجيه من الخيار الشعبي المتمثل في البرلمان. وتتنوع هذه الأدوات في شدتها وآثارها القانونية ابتداءً من وسائل الحصول على المعلومات كاستفسال مروراً بوسائل المواجهة

والنحقيق كالا تھام والا استجواب وانه هاء بأخطر أدوات المسؤولية السياسية والمتمثلة في سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء منفردين. (عصام، ٢٠١٨، ٥٤)

أولاً: حق السؤال وتوجيه الأسلحة الرقابية التمهيدية

يمثل حق السؤال الوسيلة الرقابية الأولى وأحد أقدام الأدوات الدستورية التي يستخدمها أعضاء مجلس النواب للحصول على الإيضاحات والمعلومات المتعلقة بمسألة محددة تقع ضمن اختصاصات رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء. وقد نظم الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٦١/ سابعاً) هذا الحق النصي إذ منح لكل عضو من أعضاء مجلس النواب وجهاً توجيه سؤال إلى رئيس مجلس الوزراء والوزراء في أي موضوع يدخل في اختصاصهم على أن يجيب المسؤول الموجه إليه السؤال دون أن يترتب على هذا السؤال في أصله فتح نقاش عام أو تحريك للمسؤولية السياسية إلا إذا رُئي أن الإجابة غير كافية أو تضمنت مخافات قانونية تستدعي الانتقال إلى أدوات أشد قسوة. (الابراهيمى، ٢٠٢٠، ٢٨)

وتتجلى الأهمية العملية لحق السؤال في أنه أداة رقابية فردية تهدف إلى الاستعلام وقضاء الاستفسارات وتوضيح السياسات العامة بدلاً من المسائلة العقابية مما يجعله آلية مرنة لا تتطلب موافقة مجلس النواب أو نصاً خاصاً لتقديم السؤال. فإن القيمة الرقابية لحق السؤال ترتبط بمدى التزام أعضاء السلطة التنفيذية بالإجابة ضمن المهلة المحددة قانوناً في النظام الداخلي لمجلس النواب حيث يساهم ذلك في إضفاء الشفافية على الأداء الحكومي وبحول دون تراكم المخالفات وتفاقمها إلى أزمات سياسية بين البرلمان والحكومة. (عياش، ٢٠١٩، ص ٥١)

ثانياً: حق الاستجواب كآلية اتهام ومحاسبة مباشرة

يشكل الاستجواب في النظام الدستوري العراقي أهم وأقوى أدوات الرقابة البرلمانية تمهيداً لتحريك المسؤولية السياسية للسلطة التنفيذية. وقد خصص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ المادة (٦١/ سابعاً ج) لتنظيم الاستجواب مبيناً عدداً به عن مفهوم السؤال البسيط لكونه يتضمن محاسبة وتوجيه اتهام مباشر لرئيس مجلس الوزراء أو الوزراء عن سياسة معينة أو تصرف محدد ينطوي على تقصير أو خرق للقوانين. ولخبرة هذه الأداة اشترط المشرع الدستوري العراقي شكليات ونصاً خاصاً لتقديم طلب الاستجواب حيث يجب أن يُقدم الطلب من خمسة وعشرين عضواً على الأقل من أعضاء مجلس النواب مسبباً ومشفوعاً بالوقائع والأدلة التي يستند إليها المستجوبون. (قحطان، ٢٠١٧، ٣٦)

ويتم إجراء الاستجواب بمراحل شكلية دقيقة تبدأ بتبليغ المسؤول المستجوب بالأسئلة والمخاور قبل موعد الجلسة بمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً تمكيناً له من إعداد إجاباته ودفاعه وتستمر العملية بمناقشة علنية داخل مجلس النواب متاح فيها الفرصة للطرفين للدفاع والعرض. ولا يقف الاستجواب عند حدود مناقشة البليات أو تنفيذ الحجج بل إنه يحمل أثراً قانونياً حاسماً حيث يُعد النصيب والمسار الشكلي للاستجواب البوابة الدستورية المباشرة والوحيدة التي تتيح للبرلمان الانتقال إلى

المرحلة التالية المتمثلة في طلب سحب الثقة في حال عدم اقتناع أغلبية الأعضاء بإجابات الوزير أو رئيس مجلس الوزراء المستجوب. (جاسم، ٢٠٢١، ٤٣).

ثالثاً: سحب الثقة وإسقاط المسؤولية السياسية للحكومة

يُمثّل حق سحب الثقة الذروة القسوى للرقابة البرلمانية والضمان الأشد لإخضاع السلطة التنفيذية لإرادة البرلمان في النظام الدستوري العراقي لعام ٢٠٠٥ استناداً إلى أحكام المادة (٦١/ثامناً) من الدستور. ويُميز القانون الدستوري العراقي بين سحب الثقة من الوزير بشكل منفرد وبين سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء وما يترتب عليه من استقالة الحكومة بكاملها. فبالنسبة للوزير يجوز لمجلس النواب سحب الثقة منه بالأغلبية المطلقة لأعضائه بعد إجراء الاستجواب وبناءً على طلب يقدمه الوزير المستجوب نفسه أو عشرة أعضاء من مجلس النواب وتستتبع المحاكمة اعتباراً من تاريخ صدور قرار سحب الثقة. (شبر، ٢٠١٦، ٦٣).

أما فيما يتعلق بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء فإن الدستور العراقي وضع مسارين للوصول إلى هذه النتيجة؛ الأول بناءً على طلب يقدمه رئيس الجمهورية إلى مجلس النواب والثاني بناءً على طلب يقدمه خمس أعضاء مجلس النواب وبعد إجراء استجواب أصولي لرئيس مجلس الوزراء. ولا يتم سحب الثقة منه إلا بالموافقة بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب الكلي. وينتج عن هذا القرار سقوط الحكومة برمتها وتحويلها إلى حكومة تصريف أعمال يومية لحين تشكيل حكومة جديدة وهو ما يُظهر قوة البرلمان وحجم صلاحياته في حسم التوازن واستقرار الجهاز التنفيذي مع ما يكتنف هذا الإجراء من تعقيدات سياسية عملياً بسبب التوافقات والتوازنات بين الكتل النيابية. (الشكري، ٢٠٢٢، ٢١).

الفرع الثاني: الرقابة البرلمانية في الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ :

تُشكل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية حجر الزاوية في بناء التوازن الدستوري الذي أقره دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ إذ حرس المشرع الدستوري المصري على تزويد مجلس النواب بحزمة من الأدوات والوسائل الرقابية المتدرجة في قوتها وآثارها القانونية. وتتراوح هذه الأدوات بين الاستعلام وحث الحكومة على اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن القضايا الماسة بالصالح العام وبين تحريك المسؤولية السياسية والجنائية لأعضاء الحكومة رئيس وأعضاء بما يضمن فرض الرقابة الفعالة وعدم انحراف السلطة التنفيذية أثناء ممارستها لاختصاصاتها الإدارية والسياسية. (صلاح الدين، ٢٠١٧، ٤٤).

أولاً: طلب الإحاطة والبيان العاجل كأدوات استعلامية خاطفة

يُمثّل طلب الإحاطة آلية رقابية متميزة استقر عليها النظام الدستوري والبرلماني المصري حيث نصت المادة (١٣٤) من دستور ٢٠١٤ على حق كل عضو من أعضاء مجلس النواب في توجيه طلب إحاطة أو بيان عاجل إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء في الأمور العامة العاجلة ذات الأهمية الوطنية. وتكمن الفلاسفة القانونية لطالب الإحاطة في إحاطة

رئيس الحكومة أو الوزير المختص علماً بأمر مهم أو واقعة ذات طابع مفاجئ تشغل الرأي العام بهدف الاستفسار عن خطة الحكومة لمواجهةها واتخاذ الإجراءات السريعة بشأنها دون الحاجة للمدخل في مناقشات طويلة قد تعطل حسم المسألة. بطيخ، ٢٠١٩، ١٨)

وتتميز هذه الوسيلة بمرونتها وسرعة إجراءاتها مقارنةً بوسائل الرقابة الأخرى إذ لا تشترط نصاباً عددياً كبيراً لتحريكها بل يكفي بالطالب الفردي للعضو المرفوع للرئاسة البرلمانية. وتتجلى القيمة العملية لطالب الإحاطة والبيان العاجل في قدرتهما على إبقاء السلطة التنفيذية في حالة يقظة واستجابة دائمة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية حيث يُلزم الدستور واللائحة الداخلية لمجلس النواب المسؤول المعني بتقديم التوضيحات اللازمة ما يمنح البرلمان قدرة مستمرة على متابعة الشأن العام وتدارك الأزمات قبل تفاقمها إلى مواجهة سياسية حادة. (نصار، ٢٠١٦، ٣٣)

ثانياً: حق الاستجواب كأداة للمواجهة والمساءلة السياسية

يُعتبر الاستجواب أقوى الأدوات الرقابية التقليدية التي يمتلكها مجلس النواب المصري لمشافهة ومحاسبة أعضاء السلطة التنفيذية. وقد نظمت المادة (١٣٣) من دستور سنة ٢٠١٤ أحكام الاستجواب محدداً مكن خطورته في أنه يجاوز مجرد طلب معلومات أو الإحاطة بواقعة إلى توجيه اتهام صريح لرئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء ومحاسبته عن تصرفات الشائبة أو التقصير في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم. ونظراً لأهمية هذه الآلية اشترط المشرع المصري أن يُقدم الاستجواب من عضو واحد على الأقل وأن تُحدد المحاور والأسباب بدقة مع منح الحكومة مهلة لا تقل عن ثمانية أيام لإعداد الدفاع والرد قبل بدء مناقشته في الجلسة العامة للمجلس. (سرور، ٢٠١٨، ٢٤)

ولا تقف حدود الاستجواب عند حدود المناقشة والسجال القانوني داخل قبة البرلمان بل إنه يعد التمهيد الشكلي والموضوعي اللازم لإمكانية سحب الثقة من الحكومة أو أحد أعضائها. فإذا أسفرت مناقشة الاستجواب عن عدم اقتناع أغلبية أعضاء مجلس النواب بإجابات وتبريرات السلطة التنفيذية يجوز الانتقال فوراً إلى تقديم اقتراح بطرح الثقة مما يعكس الأثر المباشر للاستجواب في تهيئة الأرضية القانونية لإسقاط المسؤولية وإرغام الجهاز التنفيذي على تعديل مساره أو الاستقالة. (البرزنجي، ٢٠١٥، ٥٥)

ثالثاً: اتهام الحكومة وطرح الثقة بها

تتوج المادة (١٣١) والمادة (١٣٩) من دستور ٢٠١٤ منظومة الرقابة البرلمانية المصرية بمنح مجلس النواب حق سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو الوزراء فضلاً عن إجراءات اتهام الحكومة وتشكيل لجان تقصي الحقائق. وتختلف مسألة سحب الثقة في مصر بحسب الطرف الموجه إليه فبالنسبة للموزير المنفرد يتم سحب الثقة منه بأغلبية أعضاء المجلس عقب مناقشة استجواب موجه إليه. أما بالنسبة لرئيس مجلس الوزراء فقد وضع الدستور المصري إجراءات مشددة تقضي

أن يقدم الطلب بموافقة خمس أعضاء المجلس على الأقل ولا يصدر قرار سحب الثقة إلا بموافقة أغلبية أعضاء المجلس. (سلمان، ٢٠٢٠، ٣٩)

وإلى جانب سحب الثقة أفرده دستور المصري آلية نوعية تصل بتحريك المسؤولية الجنائية لرئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة استناداً إلى المادة (١٧٣) حيث يجوز لمجلس النواب اتهام رئيس مجلس الوزراء أو أي عضو في الحكومة بالخيانة العظمى أو انتهاك أحكام الدستور وذلك بناءً على طلب يقدم من خمس الأعضاء ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس. وتؤدي هذه الأداة الرقابية المشددة إلى إيقاف المسؤول عن عمله فوراً وإحالة إلى المحاكمة الجنائية مما يؤكد صرامة الرقابة البرلمانية المصرية في حماية البناء الدستوري وسيادة القانون. (ليلة، ٢٠١٦، ٦٤)

المطلب الثاني: وسائل تأثير السلطة التنفيذية في عمل السلطة التشريعية

الفرع الأول: آليات التأثير التنفيذي في العراق :

يمتلك الجهاز التنفيذي في جمهورية العراق والمتمثل برئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء أدوات دستورية مهمة تتيح له التأثير الفعّال في النشاط البرلماني وضبط وتيرته. وتأتي المبادرة التشريعية في مقدمة هذه الآليات إذ نصت المادة (٦٠/أولاً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على أن مشاريع القوانين تُقدّم من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء. وتمنح هذه المكنة السلطة التنفيذية القدرة على قيادة الأجندة التشريعية وتوجيه السياسة العامة للدولة بالنظر إلى أن الحكومة هي الأقدار على تشخيص الاحتياجات الفعّالية والصياغة الفنية للشرعيات المتعلقة بالمالية العامة والخطط التنموية والاتفاقيات الدولية. (ليلو، ٢٠١٩، ٣١)

ولا يقف التأثير التنفيذي في العراق عند حدود اقتراح القوانين وتوجيه العملية التشريعية بل يمتد ليصل إلى آخر طرأ أدوات التوازن والمثمنة في حق حل مجلس النواب قبل انتهاء دورته الانتخابية. وقد نظمت المادة (٦٤/أولاً) من الدستور العراقي هذا الإجراء محدداً مسارين للوصول إليه؛ أحدهما مسار تنفيذي خالص يبدأ بطلب يقدمه رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية. وعلى الرغم من أن القرار النهائي لحل المجلس يتطلب تصويت مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لأعضائه إلا أن المبادرة التنفيذية تشكل ورقة ضغط سياسية وقانونية بيد رئيس الحكومة لوضع البرلمان أمام مسؤولياته في حالات الانسداد السياسي أو التعطيل التشريعي مما يعزز موقف السلطة التنفيذية في موازنة القوة مع البرلمان. (حنون، ٢٠٢١، ٢٢)

إلى جانب ذلك تُسهم القرارات والتفسيحات القضائية في حماية هذه الصلاحيات التنفيذية حيث أكدت المحكمة الاتحادية العليا في العديد من أحكامها على المبدأ الدستوري الذي يمنح الحكومة حصية إعدام مشروعات القوانين التي ترتب أعباً مالية على خزينة الدولة مازعة البرلمان من إدخال تعديلات جوهرية تُغير من فلسفة المشروع الحكومي دون مراجعة السلطة التنفيذية. هذا الاتجاه القضائي أضاف قوة حمائية للمبادرة التشريعية للحكومة العراقية وأعاد رسم حدود التأثير المتبادل بما يمنع الهيمنة البرلمانية على الخطة التنموية والمالية للجهاز التنفيذي. (نعمه، ٢٠٢٠، ٥٧)

الفرع الثاني: آليات التأثير التنفيذي في مصر :

يتسم النظام الدستوري المصري لسنة ٢٠١٤ بمنح السلطة التنفيذية وبخاصة رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة وفذة لمواجهة المؤسسة التشريعية وضبط مساراتها. ومن أبرز هذه الأدوات حق رئيس الجمهورية في دعوة مجلس النواب للانعقاد وإعلان فض دوره استناداً لأحكام المادتين (١١٥) و(١١٦) من الدستور. فلرئيس الجمهورية مكنة دعوة المجلس للانعقاد غير العادي لمناقشة أمور عاجلة ومحددة كما أن دعوة المجلس للانعقاد العادي السنوي وفض الدورة ترتبط بمرسوم رئاسي ما يمنح السلطة التنفيذية قدرة تنظيمية على توقيات المناقشات التشريعية ومتابعة إنجاز القوانين الأساسية في مواءمها المقررة. (السنوسي، ٢٠١٧، ٤٣)

وتتجلى القوة التشريعية للسلطة التنفيذية في مصر عبر حق الاعتراض على التشريعات (الفيتو الرئاسي) الذي نظمته المادة (١٢٣) من الدستور المصري. حيث يتمتع ملك رئيس الجمهورية بحق رد مشروعات القوانين التي يقرها مجلس النواب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بها إذا رأى فيها عدم ملاءمة سياسية أو شبهة عدم دستورية. وإذا أصر البرلمان على إقرار القانون المردود فإنه يشترط موافقة أغلبية ثلثي أعضاء المجلس لتجاوز اعتراض رئيس الجمهورية. هذا الاشتراط المشدد يُشكل عائقاً إجرائياً كبيراً أمام الأغلبية البرلمانية العادية ويدفع البرلمان بالضرورة للتوافق مع رؤية السلطة التنفيذية قبل إصدار التشريعات المؤثرة. (طاجن، ٢٠١٩، ٨٧)

وتصل أدوات التأثير التنفيذي قيمتها في الدستور المصري من خلال حق حل مجلس النواب المنصوص عليه في المادة (١٣٧) والتي تمنح رئيس الجمهورية قرار حل المجلس عند الضرورة وبقرار مسبب بعد إجراء استفتاء شعبي. ويُعد هذا الاختصاص مظهر الرقابة التبادلية الأشدخطورة إذ يتمتع ملك رئيس السلطة التنفيذية بالاحتمال المباشرة إلى الشعب لإعادة رسم خارطة البرلمانية وحل المجلس في حال وقوع تصادم مستمر أو تعطيل للسياسة العامة للدولة. هذه الصلاحيات المترابطة تضمن لرئيس الدولة والحكومة في مصر موقفاً تفاوئياً ورئاسياً قوياً في مواجهة البرلمان بما يحقق التوازن المطلوب في إدارة مؤسسات الدولة. (سرور، ٢٠٢١، ٣٦)

المبحث الثاني: إشكالية التوازن ودور القضاء الدستوري في حمايته (دراسة مقارنة)

تمهيد:

تُعدّ المسألة المتعلقة بالتوازن الدستوري بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من أكثر الموضوعات دقة وحساسية في القانون العام إذ لا يتوقف التوازن عند حدود النصوص والضمانات النظرية المقررة في الوثائق الدستورية بل يتأثر على نحو مباشر بالواقع السياسي والممارسات العملية والظروف الاستثنائية التي تمر بها الدولة. وكثيراً ما تسفر التطبيقات العلمية في الأنظمة

البرلمانية والمختلطة عن فحوة ملموسة بين التوازن المفهومي المستهدف نصوياً وبين موازين القوى الواقعية مما يؤدي إلى ظهور اختلالات هيكلية تتجسد إما في تمدد السلطة التنفيذية على حساب الاختصاص التشريعي أو في هيمنة التوافقات والتحالفات السياسية على نجاعة الرقابة البرلمانية.

وفي مواجهة هذه الاختلالات الناجمة عن التطبيع العملي أو غموض النصوص يبرز دور القضاء الدستوري بصفته الحارس الأمين لمبدأ الفصل بين السلطات والمستقر على حماية التوازن المؤسسي. وتبرز في هذا الصدد التجربةتان الرائدتان للمحكمة الاتحادية العليا في العراق والمحكمة الدستورية العليا في مصر حيث اضطلعت كلتا المحكمتين بمهمة تفسير القواعد الدستورية المنظومة للعلاقة بين السلطتين وفض المنازعات الناشئة عن تداخل الاختصاصات ورسم الحدود الفاصلة لكل سلطة بما يضمن منع الانحراف والدفع نحو الاستقرار الدستوري.

ولعلنا لجدد هذه الإشكالية وأبعادها القضائية والتطبيقية ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين رئيسيين يتناول المطلب الأول مظاهر الاختلال في التوازن الدستوري بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عبر دراسة التفويض التشريعي وهيمنة السلطة التنفيذية في فرع الأول وثنائية المحاصصة والأغلبية البرلمانية وأثرها على الرقابة في فرع الثاني. في حين يخص المطلب الثاني لمبحث دور القضاء الدستوري في حماية وتحديث قواعد التوازن من خلال تصحي الأحكام والقرارات الصادرة عن المحكمة الاتحادية العليا في العراق ضمن فرع الأول والاستسقاء من قضاء المحكمة الدستورية العليا في مصر ضمن فرع الثاني.

المطلب الأول: مظاهر الاختلال في التوازن الدستوري بين السلطتين

الفرع الأول: هيمنة السلطة التنفيذية والتفويض التشريعي في الممارسة العملية العراقية والمصرية

تعد هيمنة السلطة التنفيذية على العملية التشريعية من أبرز مظاهر الاختلال العملي في مبدأ التوازن بين السلطات إذ أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتعقد وظائف الدولة الحديثة إلى تزايد حاجة التشريع للسرعة والدقة الفنية وهو ما يفترض إليه البرلمان عادةً بسبب التعقيدات الإجرائية. وفي كلا البلدين يتجلى هذا التضخم في لجوء السلطة التنفيذية المكثف إلى إصدار الموائح والأنظمة ومراسيم القوانين متجاوزة دورها الأصلي في التنفيذ إلى ممارسة وظيفة تشريعية عملية تحد من فاعلية المؤسسة التشريعية وتجعلها في موضع التابع أو المصادق على الرغبات الحكومية. (الهلال، ٢٠١٨، ٣٩)

وفي التجربة الدستورية العراقية وعلى الرغم من صراحة دستور ٢٠٠٥ في كفاءة الاختصاص التشريعي لمجلس النواب إلا أن الواقع العملي شهد اتساعاً في إصدار الأنظمة والتعليقات ذات الأثر التشريعي من قبل مجلس الوزراء والوزارات فضلاً عن بطء البرلمان في تشريع القوانين الأساسية مما دفعت السلطة التنفيذية لملاءمة الفراغ التشريعي عبر القرارات والإجراءات الإدارية النافذة. وقد أوجد هذا الوضع حالة من رجحان كفة السلطة التنفيذية في رسم السياسات وتسيير شؤون الدولة على نحو أدخل العلاقة بين الطرفين في أزمت مستمرة حول حدود السلطة التقديرية للحكومة ومدى مشروعيتها قراراتها المتخذة دون غطاء تشريعي صريح. (محمود، ٢٠٢١، ٤٠)

أما في النظام الدستوري المصري لسنة ٢٠١٤ فإن هيمنة السلطة التنفيذية تكسب غطاءً دستورياً واضحاً من خلال المادة (١٥٦) التي تمنح رئيس الجمهورية حق إصدار قرارات بقوانين في أحوال الضرورة عند غيبة مجلس النواب فضلاً عن التوسع في استعمال الصلاحيات التقديرية وإعداد مشروعات القوانين. وتؤكد الممارسة العملية في مصر أن الأغلبية الساحقة من التشريعات النافذة تُعد وتُصاغ داخل أروقة الوزارات والسلطة التنفيذية قبل إحالتها للبرلمان مما يحول دور مجلس النواب في كثير من الأحيان من مبادر بالشريع إلى جهة فاحصة ومعدلة ومقرة للسياسات الحكومية وهو ما يمثل اختلالاً لصالح الجهاز التنفيذي على حساب المكنة التشريعية الأصيلة للبرلمان. (محمد، ٢٠١٩، ٢٠).

الفرع الثاني: أثر المحاصصة السياسية والأغلبية البرلمانية على التوازن الدستوري في كلا البلدين

يشكل المحيط السياسي والحزبي المحدد الحقيقي الذي يوجه المسار الإجرائي للصوص الدستورية إذ إن نمط التوافقات السياسية وطبيعة الأغلبية البرلمانية قد يؤدان إما إلى شلل كامل لوسائل الرقابة البرلمانية أو إلى تحويلها لأداة للكيد والتسقيط السياسي. وتظهر التجربة الدستورية في كل من العراق ومصر كيف يمكن للواقع السياسي أن يعيد تشكيل توازنات السلطة بعيداً عن الفلسفة التي أرادها المشرع الدستوري عند صياغة الوثيقة الدستورية. (زغير، ٢٠٢٠، ٥٥)

أما نخب المحاصصة السياسية في العراق والتوافق بين الكتل النافذة بظلالها الثقيلة على مبدأ التوازن الدستوري؛ حيث تحولت الرقابة البرلمانية في كثير من المراحل من أداة تقويم موضوعية لأداء الحكومة إلى وسيلة تفاوضية ومساومة بين الأحزاب المشاركة في التشكيل الحكومي نفسه. ولما كانت الحكومة العراقية تُبنى على أساس المحاصصة والتوافق الواسع فإن البرلمان يجد نفسه عاجزاً في غالب الأحيان عن ممارسة حق سحب الثقة أو الاستجواب الفعال تجنّباً لإسقاط المعادل السياسي وتفكيك التحالف الحكومي مما أدى إلى تراجع خيطير في نجاعة أدوات المساءلة وتفريغ الرقابة البرلمانية من محتواها الدستوري الرادع. (الكعبي، ٢٠٢٢، ٦٥)

تتأثر الرقابة البرلمانية في مصر بطبيعة تشكيل الأغلبية النيابية الداعمة لرئيس الجمهورية والحكومة إذ يسهم وجود أغلبية برلمانية مريحة ومؤيدة للسياسات الرئاسية في تقليل استخدام الأدوات الرقابية الحادة كالإتهام أو طرح الثقة وتغليب طابع التعاون والدعم للمبرامج الحكومية. ورغم أن هذا الانسجام بين السلطتين يحقق الاستقرار السياسي ويمنع تعطيل التشريعات والتنمية إلا أنه ينعكس سلباً على حدة الرقابة والمخاطبة الدستورية حيث تتحول جلسات البرلمان إلى منصات لإقرار وجهات النظر الحكومية وتقرير مشاريعها بمرور عالية مما يضعف جانب المساءلة الفردية والمؤسسية ويؤكد رجحان كفة السلطة التنفيذية في ضبط وتوجيه المشهد الدستوري. (البناء، ٢٠٢٠، ١٠٩)

المطلب الثاني: دور القضاء الدستوري في حماية وتحديث قواعد التوازن

الفرع الأول: قرارات المحكمة الاتحادية العليا في العراق وأثرها في ضبط العلاقة بين السلطتين

اضطلعت المحكمة الاتحادية العليا في العراق استناداً لأحكام المادتين (٩٢) و (٩٣) من دستور سنة ٢٠٠٥ بدورٍ حاسم ومفصلي في إعادة تنظيم وتنسيق الحدود الفاصلة بين اختصاصات مجلس النواب من جهة والسلطة التنفيذية ممثلة برئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء من جهة أخرى. وقدمت المحكمة عبر أحكامها وتفسيراتها الدستورية قرارات مبدئية شكلت قواعداً ناظمة لمنع تداخل الاختصاصات وضمان عدم تعطل العمل الحكومي أو سلب البرلمان مكنهته التشريعية لا سيما في ظل حالة الغموض التي رافقت بعض النصوص الدستورية الحديثة الصياغة. (الشاوي، ٢٠١٨، ٧٨)

ومن أبرز القرارات القضائية التي ساهمت في صيانة التوازن الدستوري قرار المحكمة الاتحادية العليا الشهير رقم (٤٣/اتحادية/٢٠١٠) والذي حسمت فيه المحكمة آلية تقديم مقترحات ومشاريع القوانين حيث قررت أن المقترحات التي يقدمها أعضاء مجلس النواب أو لجانها يجب أن تُحال إلى السلطة التنفيذية لدراستها وتحديد أبعادها المالية والفنية قبل إقرارها مؤكدة حصرية المبادرة بالشرعية ذات الأعباء المالية للحكومة. وقد أسهم هذا الاتجاه القضائي في منع البرلمان من فرض التزامات مالية تصدم الخطة التنموية والموازنة العامة للدولة وبما يحفظ للحكومة قدرتها على تسيير الشأن العام ودون إهدار حق المجلس في التشريع. (ادريس، ٢٠٢١، ٥٣)

كما امتد دور المحكمة الاتحادية العليا ليشمل الفصل في منازعات الرقابة البرلمانية حيث قررت المحكمة في عدة أحكام لها بطلان بعض إجراءات الاستجواب أو سحب الثقة عند مخالفة الشكليات والندب الدستورية المقررة مؤكدة ضرورة توفر الضمانات الإجرائية الكافية للمسؤول المستجوب ومراعاة المهل المحددة قانوناً. هذا المنزع القضائي الحذر والجامع ساهم بشكل مباشر في منع استغلال أدوات الرقابة البرلمانية كأدوات للكيد السياسي وأسس لتوازن واقعي يضمن فاعلية المساءلة البرلمانية من جهة وحماية استقرار المؤسسات التنفيذية واستمراريتها من جهة أخرى. (حسين، ٢٠٢٠، ٩٣)

الفرع الثاني: أحكام المحكمة الدستورية العليا في مصر ودورها في حماية اختصاصات السلطين

تُعد المحكمة الدستورية العليا في مصر رائدة في مجال التفسير الدستوري وضبط العلاقات بين السلطات العامة حيث أسست عبر تاريخها القضائي الطويل وفقهاها الدستوري المتراكم مبادئ رصينة لحماية اختصاصات كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ومنع إهدار مبدأ الفصل بين السلطات في ضوء الدستور المصري لسنة ٢٠١٤ والدساتير المتعاقبة. واستطاعت المحكمة إيجاد حيلة من التوازن المتين من خلال بسط رقابتها الملزمة على التشريعات الصادرة عن البرلمان وكذا اللوائح والقرارات ذات الصبغة التشريعية الصادرة عن السلطة التنفيذية. (الجميل، ٢٠١٩، ٥٦)

وقد استقرت أحكام المحكمة الدستورية العليا على حظر التنازل عن الاختصاصات التشريعية أو المبالغة في التفويض التشريعي لصالح السلطة التنفيذية حيث أكدت في العديد من قضايا شهيرة أن المشرع الأصل هو مجلس النواب وأن لجوء الحكومة لإصدار اللوائح المنظمة أو قرارات الضرورة يجب أن يقف عند حدود التفسير والتنفيذ ولا يمتد إلى إنشاء مراكز قانونية جديدة أو التعديل على القوانين النافذة إلا في الحدود الضيقة التي أتاحها لنص الدستوري صراحة. وبهذا الاتجاه

١ محافظت المحکمة الاختصاص التشريعي للبرلمان من التأكل أم تمدد السلطة التنفيذية والادارية. (شريف, ٢٠٢٠, ١١٣)

كفلت المحکمة الدستورية العليا حماية استقلالية السلطة التنفيذية من أي تغول برلماني قد يستهدف النيل من اختصاصاتها الإدارية والتنفيذية الأصلية إذ قضت في غير موضع بطلان النصوص التشريعية التي تقيد حق رئيس الجمهورية أو الحكومة في إدارة المرفق العام أو الاستئثار ببعض الصلاحيات التقديرية السيادية. هذا البناء القضائي المتكامل كفيل للنظام الدستوري المصري توازنًا مستقرًا يعتد المعيار المادي والشكلي في تحديد الاختصاص ورسخ مبدأ كفالة حقوق وحريات سلطات الدولة في ممارسة مهامها دون إفتئات أو هيمنة جانب على آخر. (فكري, ٢٠٢١, ٩٧)

خاتمة:

تُشكل دراسة التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظامين الدستوريين العراقي والمصري مدخلًا استراتيجيًا لفهم آليات عمل المؤسسات الدستورية ومدى قدرتها على التكيف مع الممارسات السياسية والواقع الميداني. وقد خلصت هذه الدراسة المقارنة إلى جملة من النتائج الحاكمة أبرزها أن كلاً من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ والدستور المصري لسنة ٢٠١٤ أفرد شبكة من الآليات القانونية والرقابية المتبادلة بهدف منع استبداد إحدى السلطات ومراعاة مبدأ الفصل المرن بين السلطات. كشفت المقارنة التحليلية عن اختلاف جوهري في فلسفة بناء السلطة وموقف مركز الثقل السياسي حيث يميل النظام الدستوري العراقي بنصه إلى الأخذ بخصائص النظام البرلماني التقليدي الذي يمنح البرلمان اليد الطولى في منح الثقة وسحبها والرقابة المكثفة في حين ينزع النظام الدستوري المصري نحو نموذج مختلط يُعزز فيه موقع رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية عبر امتلاك أدوات التأثير المباشر كالاقتراض الرئاسي على القوانين وحق الحل الإداري والتحكم في دورات الانعقاد.

كما أظهرت الدراسة أن الواقع العملي والتطبيق الميداني أفرزا اختلالات ملموسة في كلا التجريبتين أبعدت التوازن الفعلي عن التوازن النصي المكتوب في الدساتير. أسهمت بيئة المحاصصة السياسية والتوافقات في العراق الحزبية في تفرغ العديد من أدوات الرقابة البرلمانية كالاستجواب وسحب الثقة من محتواها الرادع وتحويلها في كثير من الأحيان من وسائل تقويم ودعم سيادة القانون إلى أدوات للمناورة والتسقيط السياسي وهو ما أضعف كفاءة الجهاز التنفيذي وأربك استقراره. وعلى الجانب الآخر أدت الأغلبية البرلمانية الداعمة للتجهيز الحكومي والرئاسي في مصر إلى جانب التوسع في المبادرات التشريعية الصادرة عن الحكومة إلى نقل مركز المبادرة وصنع القرار التشريعي من قبة البرلمان إلى أروقة الوزارات والسلطة التنفيذية مما جعل المجلس التشريعي يميل في عمله العملي نحو فحص وتمييز المشاريع الحكومية بدلاً من الابتكار التشريعي والمحاكمة الصارمة.

وقد برز القضاء الدستوري في كلا البلدين كعنصر حاسم في إعادة ضبط الإيقاع وترسيم الحدود الفاصلة بين الاختصاصات حيث لعبت المحكمة الاتحادية العليا في العراق دوراً مفصلياً في كبح جماح التدخل التشريعي ومنع البرلمان من تحميل الموازنة العامة أعباءً مالية دون موافقة الحكومة بينما رسّخت المحكمة الدستورية العليا في مصر أحكاماً مبدئية تحظر التنازل عن الاختصاص التشريعي أو التوسع غير المبرر في التفويض واللوائح الإدارية بما يؤكد أن القضاء الدستوري هو الصمام الأصيل لحماية البناء الدستوري وحراسة التوازن في أوقات الأزمات والانسداد السياسي.

التوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة والتحليل المقارن يتوجب على المشرع الدستوري والقانوني في العراق تدارك مكامن الخلل في الممارسة البرلمانية عبر إعادة تنظيم أحوال النظام الداخلي لمجلس النواب ومراجعة المدد الزمنية للرقابة مع ضبط آليات الاستجواب وربطها بمعايير حوكمة وتقرير فنية محيدة لتقليل أثر الاستقطاب السياسي إلى جانب تفعيل دور اللجان البرلمانية الدائمة في المتابعة الوقائية للعمل الحكومي بدلاً من الاعتقاد الكلي على أدوات الاتهام وحجب الثقة التي تعطل المرفق العام. ويوصى المشرع في مصر بالعمل على تعزيز المكنة التشريعية الفردية والمؤسسية لأعضاء مجلس النواب من خلال دعم المراكز البحثية البرلمانية وتقويد النطاق الزمني والشكلي لإصدار قرارات الضرورة واللوائح التفويضية بما يضمن عدم إفراغ الاختصاص التشريعي الأصيل للبرلمان من مضمونه وحماية الشفافية التشريعية. وأخيراً يتعين على كلا النظامين التوسع في إرساء المبادئ القضائية المفهومة سرية للصوص المتنازع عليها وتأسيس ثقافة التعاون المؤسسي والالتزام ببدء المشرعية لتكون النصوص الدستورية مهما بلغت من الإحكام والكمال تظل مرتقنة بمدى نضج الإرادة السياسية واحترامها لقواعد التوازن والدوافع المتبادلة.

المصادر والمراجع العلمية:

1. أثير إدريس جاسم، ٢٠٢١، أثر قرارات المحكمة الاتحادية العليا على العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في العراق، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الكوفة، العراق.
2. أحمد فاضل حسين، ٢٠٢٠، "الرقابة على دستورية إجراءات الرقابة البرلمانية في العراق"، مجلة الحقوق للإشارات القانونية، المجلد ١٢، العدد ٣.
3. أحمد فتحي سرور، ٢٠١٨، القانون الدستوري المصري والنظام البرلماني، دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة، القاهرة - مصر.
4. جابر جاد نصار، ٢٠١٦، الوسيط في القانون الدستوري المصري، دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة، القاهرة - مصر.
5. حميد حنون خالد، ٢٠٢١، "حل البرلمان كضمانة للتوازن بين السلطات في العراق"، مجلة العلوم القانونية، المجلد ٣٦، العدد ١.

6. حیدر حسین الکعبی، ٢٠٢٢، النظام السیاسی والد ستوری فی العراق بعد عام ٢٠٠٥: الأزمات وآليات المعالجة، دار السنهوري للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بغداد - العراق.
7. حیدر طالب الإبراهيمی، ٢٠٢٠، "فعالية وسائل الرقابة البرلمانية في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥: دراسة تحليلية"، مجلة الحقوق للإشارات القانونية، المجلد ١٢، العدد ٤.
8. رافع خضر شبر، ٢٠١٦، "سحب الثقة كأداة للرقابة البرلمانية في العراق: دراسة مقارنة"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ٥، العدد ١.
9. رجب محمود طاجن، ٢٠١٩، "حق الاعتراض الرئاسی علی القوانين فی الدستور المصري لسنة ٢٠١٤"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٥٢، العدد ٢.
10. رمضان محمد بطيخ، ٢٠١٩، "الأدوات الرقابية لمجلس النواب المصري في ضوء دستور ٢٠١٤ ولائحته الداخلية"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، المجلد ٦١، العدد ٢.
11. سري أمحمد محمود، ٢٠٢١، التفويض التشريعي وأثره على مبدأ الفصل بين السلطات في العراق ومصر: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الكوفة، العراق.
12. صبري محمد السنوسي، ٢٠١٧، السلطة التشريعية في دستور ٢٠١٤: دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة - مصر.
13. صلاح الدين فوزي، ٢٠١٧، النظام الدستوري المصري في ظل دستور ٢٠١٤، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة - مصر.
14. طارق فتحي سرور، ٢٠٢١، النظام الرئاسي والمختلط في القانون الدستوري المصري، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، القاهرة - مصر.
15. عادل عمر شريف، ٢٠٢٠، "دائرة الاختصاص التشريعي والرقابة القضائية في أحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية"، مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١١١، العدد ٥٣٨.
16. عامر زغير محي سن، ٢٠٢٠، "أثر النظام الحزبي والتوافقات السياسية على استقرار التوازن الدستوري"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ٩، العدد ٢.
17. عامر عياش عبد، ٢٠١٩، النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي وأثره في تفعيل الرقابة البرلمانية، دار السنهوري للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بغداد - العراق.
18. عبد العزيز سلمان، ٢٠٢٠، "سحب الثقة والمسؤولية السياسية للحكومة في الدستور المصري لسنة ٢٠١٤"، مجلة مصر المعاصرة، المجلد ١١١، العدد ٥٣٩.
19. عصام البرزنجي، ٢٠١٥، "الرقابة البرلمانية بين النظامين البرلماني والمختلط: دراسة مقارنة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد ٤٥، العدد ١.

20. عصام سعيد أحمد، ٢٠١٨، "التوازن الدستوري بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظام البرلماني العراقي"، مجلة العلوم القانونية، المجلد ٣٣، العدد ٢.
21. علي هادي الهلالي، ٢٠١٨، "ظاهرة تضخم السلطة التنفيذية وأثرها على التوازن الدستوري في العراق"، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ٣.
22. علي يوسف الشكري، ٢٠٢٢، مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقه في الدستور العراقي، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة - مصر.
23. فتحى فكري، ٢٠٢١، مبادئ القانون الدستوري المصري واستقرار السلطات، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، القاهرة - مصر.
24. فاطمة حنين طاهر، ٢٠١٧، "الإشكالات القانونية والدستورية للاستجواب البرلماني في العراق"، مجلة أوروک للعلوم الإنسانية، المجلد ١٠، العدد ٣.
25. مازن ليملو راضي، ٢٠١٩، القانون الدستوري والنظم السياسية في العراق، دار فنديل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن.
26. محمد أنس قاسم جعفر، ٢٠١٩، "سلطة الإدارة في التشريع عن طريق اللوائح ودعاوى الاختلال الدستوري"، مجلة العلوم الإدارية، المجلد ٦١، العدد ١.
27. محمد كامل ليلمة، ٢٠١٦، الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية في الأنظمة الدستورية المقارنة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية - مصر.
28. محمود عاطف البنا، ٢٠٢٠، الأغلبية البرلمانية وأثرها في الممارسة الدستورية: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة - مصر.
29. مروان جاسم محمد، ٢٠٢١، المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان في النظام الدستوري العراقي، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، العراق.
30. منذر الشاوي، ٢٠١٨، "القضاء الدستوري العراقي ودوره في حماية مبدأ الفصل بين السلطات"، مجلة العلوم القانونية، المجلد ٣٣، العدد ١.
31. نغم حنين نعمة، ٢٠٢٠، دور المحكمة الاتحادية العليا في حماية الاختصاص التشريعي للحكومة في العراق، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق.
32. يحيى الجمل، ٢٠١٩، القضاء الدستوري في مصر: القواعد والتطبيقات، دار الفكر العربي، الطبعة الرابعة، القاهرة - مصر.